

السيد رئيس الجلسة، أصحاب المعالي، السيدات والسادة

صباح الخير

أنا محامية روهنغية وباحثة ومترسة مختصة في الصدمة والاعتصاب الجماعي وفي قضايا الاتجار بالنساء والفتيات الروهنغيات. اعمل بشكل مباشر مع النساء والفتيات الروهنغيات في مخيمات اللجوء في بنغلاديش منذ عام 2014. وبسبب أنني باحثة رئيسية عملت مع صحيفة كالدان ضمن عدة تقارير. أنا اعمل أيضاً منسقة لتحالف روهنغا حرة، ومديرة لقسم النساء في أركان المنظمة الوطنية الروهنغية (أرنو ARNO)، ومؤسسة الشؤون الاجتماعية النسائية الروهنغية (ROWW).

أتحدث اليوم نيابة عن شعبي الذي تم دفعه للخروج من موطنهم الأصلي. أتيت من مكان تتعرض فيه النساء والفتيات لاعتصاب جماعي ويتم تعذيبهن وقتلهن من قبل الجيش الميانماري. كما أتكلم أيضاً باسم الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن.

منذ شهر آب/أغسطس من العام المنصرم فإن أكثر من 670,000 قد فروا من ميانمار، هذه تعد أسرع حركة لجوء منذ الإبادة الجماعية في رواندا. وأنا ممثلة للغاية من بنغلاديش لفتح حدودها أمام اللاجئين. إلا أن المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن خيب أملنا. كان من الممكن تفادي الأزمة الأخيرة في حال لم يتم تجاهل إشارات التحذير منذ 2012. فمنذ ذلك الحين تركت قوات الأمن الرسمية انتهاكات في حقوق الإنسان بحق الروهنغيا. كما وضع أصحاب السلطة قيود قاسية على حرية حركتنا مما أسفر عن وصول محدود لسبل العيش ولخدمات الرعاية الصحية والوصول للغذاء والتعليم.

يعود التمييز ضد شعب الروهنغا إلى فترة طويلة ماضية وبالتحديد 1982 عندما تم نزع حقوق المواطنة. عانت العديد من الأقليات الإثنية في ميانمار -من ضمنها الكارين والكاشن والتشن والمنغ والشان- طوال عقود طويلة التمييز والاعتصاب وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان من قبل ممارسات الجيش الذي يتمتع بالحصانة. وتقوم مجموعات إثنية نسائية أخرى بتوثيق هذه الأنماط من الانتهاكات لعقود.

في 2002 أصدرت مجموعات شان تقريراً يتحدث عن الأنماط ذاتها حول اغتصاب جماعي والقتل والتشويه. وفي عام 2014 نشرت رابطة نساء بورما تقريراً يوثق أكثر من 100 حالة اغتصاب لنساء من خلفيات إثنية من قبل الجيش الميانماري. وهذا يظهر أن الجيش الميانماري مازال يغتصب نساء من خلفيات إثنية في فترة ما بعد انتخابات 2010 متمتعاً بالحصانة. ما يحصل الآن هو على نطاق أضخم وأوسع.

يزود البحث والمقابلات التي قمت بها دليلاً على قيام القوات الحكومية لأكثر من 300 حالة اغتصاب لامرأة وفتاة ضمن 17 قرية في ولاية راكين. ضمن هجمات على أكثر من 350 قرية تم حرقها منذ آب/أغسطس 2017، ومن المرجح أن يكون هذا العدد مجرد جزء من العدد الإجمالي الفعلي للنساء اللاتي تعرضن للاغتصاب. تعرضت قتيات لا تتجاوز أعمارهن السادسة للاغتصاب الجماعي. وتم القبض على النساء والفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب الجماعي في منازلهن- أثناء هروبهن أو محاولتهن الهروب عبر الحدود البنغلاديشية. تعرض بعضهن للتشويه والحرق بشكل فظيع. وشملت أعمال العنف الجنسي مئات الجنود وحدثت عبر جزء كبير من ولاية راكين. ويوفر هذا التوثيق الواسع نطاقاً قوياً على أن الاغتصاب كان يُخطط بشكل منهجي ويستخدم كسلاح ضد شعبي. ويشير نمط تشويه الأعضاء الخاصة للمرأة بعد الاغتصاب ليس فقط إلى شكل توجيهي محدد يهدف لغرس الرعب بين أفراد الروهنغيا، ولكن أيضاً لتدمير إعادة التناسل والإنجاب.

ومع انتشار مئات الآلاف من الجنود المنتشرين عبر ميانمار، فإن لهذا آثار مروعة على سلامة النساء والفتيات في جميع أنحاء البلاد. كما هناك حالات مشابهة في جميع أنحاء العالم، كما هو الحال في سوريا واليمن، هناك أكثر من 3 ملايين امرأة وفتاة في اليمن معرضات لخطر العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي سوريا، وجدت لجنة التحقيق أن العنف الجنسي الذي تمارسه القوات الحكومية والمليشيات قد شكل جزءاً من الهجمات واسعة النطاق والمنهجية الموجهة ضد السكان المدنيين.

يستمر الروهنغيا بالهرب اليوم وتقدر المنظمات الإنسانية أن 60% من النازحين من الروهنغيا هم من النساء والفتيات الموجودين حالياً في كوكس بازار في بنغلاديش. ولو أغلقت بنغلاديش حدودها كان الوضع أسوأ بكثير.

ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية بحاجة إلى توسيع نطاق خدمات الصحة والحماية بشكل عاجل لدعم لاجئي الروهنغيا. ويجب أن يشمل ذلك الوصول دون عوائق إلى خدمات الرعاية الصحية المتقدمة للحياة والرعاية العقلية والنفسية، وتحسين ظروف الصرف الصحي والمياه والنظافة.

وعلى الرغم من الحاجة الماسة للرعاية ما بعد الاغتصاب -بما في ذلك الوصول إلى الإجهاض الآمن ومنع الحمل الطارئ- فإن هذه الخدمات منخفضة للغاية في المخيمات. وتواجه النساء والفتيات نوات الإعاقة والمسنات مخاطر واحتياجات أكبر لا تتم معالجتها. يجب أن تكون هناك عملية تسجيل أسرع للمنظمات غير الحكومية ذات خبرة في الاستجابة الإنسانية والإنجابية والجنسية المتخصصة وفي برامج تمكين المرأة وحمايتها. ومما يثير قلقاً بالغاً ازدياد حالات الاتجار بالنساء والشابات، وبعضهن لا يتجاوزن عمرهن 12 سنة. حيث يتم إما اختطاف الفتيات والشابات أو وعدهن بالوظائف أو عروض للزواج ومن ثم تختفي الوعود. كثيرات لا يَرَيْنَ أي مستقبل وهن يائسات للهروب إلى حياة أفضل. هنّ محاصرات بسهولة بالعود الكاذبة ومن ثم يختفين. كانت هناك أيضاً حالات اختفاء لفتيان في سن المراهقة. وأنا أعلم على حملة توعية للأمهات والآباء وقادة المجتمع لتزويد بناتهم ببيئة محمية. إن لنساء الروهنغيا الشابات دور حيوي في هذا التوعية وفي تنسيق المساعدة الإنسانية في المخيمات. وينبغي تشجيعهن على التطوع لأنهن موضع ثقة من قبل مجتمعهم لنقل المعلومات الحيوية وفي نفس الوقت سوف يتعلمن مهارات قيادية هامة. تريد العديد من نساء الروهنغيا الشابات في مخيمات اللجوء مساعدة أفراد والمشاركة بفعالية في مستقبل مجتمعاتهن. إنهن بحاجة إلى دعم وتوفير التدريب اللازم للقيام بذلك. لقد حان الوقت لتمكين نساء وفتيات الروهنغيا بوجود رؤية واضحة واحترام ودعم بأي طريقة ممكنة. في وقت لاحق من هذا الشهر، سيزور مجلس الأمن مخيمات اللاجئين في كوكس بازار ثم يتوجه إلى ميانمار. خلال هذه الزيارة يجب أن تجتمعوا مع الناجيات من النساء والفتيات، ويمكنني تسهيل اجتماعات آمنة. ويجب عليكم العمل مع السلطات البنغلاديشية لوقف الاتجار، والضغط على حكومة ميانمار وكبار المسؤولين للتعاون مع بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، والإصرار على وصول المساعدات الإنسانية غير المقيدة عبر ولاية راكين.

يجب أن تحكم سيادة القانون الاستجابة لأزمة الروهنغيا. فهناك حاجة ملحة إلى الضغط الدولي لوضع حد للإفلات من العقاب في ميانمار، ولدعم الإصلاح السياسي والقانوني الذي يضع حداً للظلم الممارس على جميع الشعوب الإثنية في ميانمار. يجب أن تكون عودة اللاجئين إلى ميانمار وفقاً للمعايير الدولية، وأن تكون آمنة وحافطة للكرامة الإنسانية وطوعية. وكما أوصت اللجنة الاستشارية في ولاية راكين -كما وافق العديد من أعضاء هذا المجلس- على أن تعالج حكومة ميانمار المسائل المركزية المتعلقة بمواطنة الروهنغيا والحقوق وحرية التنقل والمساواة أمام القانون.

يجب ضمان سلامة شعبي عند عودتهم إلى ميانمار. فقد تم إدراج جيش ميانمار لأول مرة في تقرير الأمين العام لهذا العام حول العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي ضوء استمرار إفلات الجيش من العقاب، يجب على مجلس الأمن إحالة الوضع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية دون تأخير بسبب جرائم الجيش المروعة ضد الروهنغيا، وكذلك الانتهاكات ضد الجماعات الإثنية الأخرى في البلاد، بما في ذلك في شان وكارين وكاتشين وفي ولايات أخرى. ومن النفاق إدانة انتهاكات حقوق الإنسان والإعراب عن الرعب من العنف ثم بيع الأسلحة إلى ميانمار والبحث عن تراخيص استكشافية لتدمير مواردها الطبيعية. ولا يمكن للدول الأعضاء الملتزمة بمنع نشوب الصراعات واستمرارها أن تغض الطرف عن الاضطهاد والتمييز وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي الذي تمارسه الدولة على الأقليات الإثنية لأغراض التجارة. هذا ينطبق على ميانمار وجميع الأزمات في أماكن أخرى.

إن بياني اليوم ليس لنساء الروهنغيا فحسب، بل لأخواتي الأخريات من أثنائات مختلفة، اللواتي تواجهن المآسي. تعمل القيادات المجتمعية النسائية من مختلف الأثنائات عبر ميانمار على بناء علاقات السلام والعلاقات بين الجماعات الإثنية. فنحن نؤمن بميانمار سلمية وموحدة لجميع الإثنائات.

شكراً لكم.

---

*The NGOWG on Women, Peace and Security advocates for the equal and full participation of women in all efforts to create and maintain international peace and security. Formed in 2000 following the adoption of Security Council resolution 1325 (2000), the NGOWG now focuses on implementation of all Security Council resolutions that address this issue. The NGOWG serves as a bridge between women's human rights defenders working in conflict-affected situations and policy-makers at UN Headquarters.*

*The NGOWG coalition members are: Amnesty International; CARE International; Consortium on Gender, Security and Human Rights; Cordaid; Global Justice Center; Global Partnership for the Prevention of Armed Conflict; Human Rights Watch; International Alert; MADRE; Nobel Women's Initiative; OutRight Action International; Oxfam; Refugees International; Saferworld; Women's Refugee Commission; and Women's International League for Peace and Freedom.*